

قضية الترادف بين الإثبات و الإنكار*

الدكتور حامد صدقي**

طبيه سيفي***

خلاصة:

إن ظاهرة الترادف تُعدُّ من الظواهر اللغوية المهمة ؛ لما في علاقة الألفاظ بالمعاني من أثرٍ في التّواصل بين الناس ، كما هي من الظواهر اللغوية الشائعة في معظم اللغات الحيّة ، إن لم نقل في جميعها ، و إنّنا لو فتحنا معجماً من المعاجم العربية أو غير العربية قديماً أو حديثاً لوجدنا فيه الألفاظ المترادفة ، و العربية من اللغات التي نشأت في ظلّها هذه الظاهرة اللغوية بل تميّزت عن اللغات الأخرى بوجود هذه الظاهرة حتى كأنّها صارت سمةً للعربية لاتغادرها.

غير أن موقف الباحثين واللغويين العرب حيال هذه الظاهرة وحديثهم عن طبيعتها وحقائق وجودها أو عدمها كان ولا يزال خلافاً كما أن الكتب التي تحتوي على هذه الألفاظ تنقصها المنهجية ويعوزها التنظيم . و هذا ما جعل هذه الألفاظ المترادفة قضية لغوية جديدة بالدراسة . وهذا البحث يعالج القضية من زوايا مختلفة : لغوية و إصطلاحية و معالجة التطور التاريخي لمفهوم الترادف معالجة تعتمد الفحص و التحليل ، إضافة الى مناقشة آراء الباحثين و اللغويين القدماء و المحدثين حول وجود الترادف او عدمه و أسباب وقوعه و في النهاية آثار الترادف الإيجابية و السلبية .

الكلمات الرئيسية : اللغة العربية ، الترادف، الردّ و الانكار.

* تاريخ الوصول: ١٥/٤/٨٥ ؛ تاريخ القبول: ٨٥/٦/٢٠

*** ماجستير في اللغة العربية و آدابها

** استاذ مشارك في جامعة « تربيت معلم » بطهران

مقدمة:

إن معنى الترادف عند أصحاب المعاجم العربية القديمة لا يخرج عن معنى التابع، ترادف الشيء أي تبع بعضه بعضاً، و الردف يعني المرْتَدِف، و هو الذي يركب خلف الراكب.(الفراهيدي ١٤١٠م،ص١١٠- احمد بن فارس، ١٩٩٩م، ص٩٨- الجوهري، ١٩٨٥م، ص٨٢- الإصفهاني، د.ت، ص١١٢- ابن منظور، ١٩٩٢م، ص١٤٣)

أما حينما نبحث عن المعنى الإصطلاحي للترادف فلا نجد إتفاقاً تاماً بين العلماء و الدارسين القدامى والمحدثين على تعريف إصطلاحي واحد له عندهم؛ لإختلافهم في هذه الظاهرة و لكن بغضّ النظر عن الإختلافات الموجودة بين الدارسين و العلماء فإننا نميل الى إختيار تعريف الإمام فخرالدين الرازي الذي نقله السيوطي و هو: « توالي الألفاظ المفردة الدالة على معنى واحد بإعتبارواحد». (سيوطي، د.ت، ج١، ص٤٠٢) ذلك أن التعاريف التي ذكرها اللغويون و الباحثون الآخرون قديماً وحديثاً ترتبط به و يبدو هذا التعريف جامعاً لها من حيث المضمون. جدير بالذكر هنا أن بعض اللغويين و الباحثين حينما ذكروا تعريفاً للترادف فطنوا الى العلاقة الموجودة بين المعنى اللغوي و الإصطلاحي للترادف.منهم مرتضى الزبيدي إذ يقول:« هو أن تكون لشيء واحد أسماء و هي مولدة و مشتقة من تراكب الأشياء»(الزبيدي، د.ت، ج١، مادة (ردف)).

و منهم ايضاً الجرجاني قائلاً: « المترادف ما كان معناه واحداً و أسماؤه كثيرة، و هو ضدُّ المشترك ، أخذاً من الترادف الذي هو ركوب أحد خلف آخر، كأنَّ المعنى مركوب و اللفظان راكبان عليه كاللّيث والأسد ». (الجرجاني، ١٩٨٥م، مادة (ردف))

من هنا يبدو لنا أن أصحاب المعاجم القديمة لم يستعملوا الترادف بمفهوم جديد — وهو توالي الألفاظ المفردة الدالة على معنى واحد — بل إن هذا المفهوم الجديد مولد ، كما صرّح به الفيروزآبادي حيث يقول : « المترادف أن تكون لشيء واحد أسماء و هي مولدة ». (فيروزآبادي، ١٣٧١ق، مادة (ردف)) و مشتقة من تراكب الأشياء « (الزبيدي، د.ت، ج١، مادة (ردف)).

التطور التاريخي لمفهوم الترادف :

الجدير بالذكر هنا ، أن الكلام عند أغلب علماء العربية المتقدمين حول ما يسمى الآن بالمترادف ، يدخل تحت عنوان علاقة اللفظ بالمعنى من حيث الإتفاق والإختلاف. (محمد الشايع، ١٩٩٣م، ص٢٧)

ربّما كان سيوييه (ت ١٨٠ هـ) أول من أشار الى ظاهرة الترادف في الكلام حين قسّم علاقة الألفاظ بالمعاني الى ثلاثة أقسام ، حيث قال : « إعلم أن من كلامهم إختلاف اللفظين لإختلاف المعنيين ، و إختلاف اللفظين و المعنى واحد ، وإتفاق اللفظين وإختلاف المعنيين . فإختلاف اللفظين لإختلاف المعنيين نحو جلس و ذهب ، و إختلاف اللفظين و المعنى واحد نحو ذهب و إنطلق ، و إتفاق اللفظين و المعنى مختلف نحو قولك وجدتُ عليه من الموجدة ، و وجدتُ إذا أردت وجدان الضّالة ». (سيوييه، ١٩٧٠م، ج١، ص٢٤)

وهذا التقسيم هو ما إشتهر أخيرا و عُرفَ بالتباين، و الترادف، و الإشتراك اللفظي، و تقسيمه هذا كان إشارة البدء ، لِمَنْ جاء بعده بالبحث في التباين و المترادف و المشترك اللفظي.

وإشتهر هذا التقسيم بين العلماء الذين جاءوا بعده و جعلوا تقسيمه اساساً لتأليف كتبهم. منهم الأصمعي (ت ٢١٦ هـ) الذي ألفَ كتاباً سماه ما إختلفت

ألفاظه وإتفقت معانيه ؛ وابوعبيد(ت ٢٢٤ هـ) سمي كتابه الأسماء المختلفة للشيء الواحد و ؛ المبرد (ت ٢٨٦ هـ) و كتابه ما إتفق لفظه و إختلف معناه من القرآن المجيد. و قد جعل المبرد هذا التقسيم — تقسيم سيوييه — من خصائص كلام العرب ومثّل لإختلاف اللفظين و المعنى واحد بظننتُ وحسبتُ ، و قعدتُ وجلستُ ، و ذراع و ساعد ، و أنف و مرسن . (المبرد، ١٣٥٠ق، ص٢ - السيوطي، د.ت، ج١، ص٣٨٨)

كما نجد من الأقدمين مَنْ لم يقف عند ملاحظة هذه الظاهرة اللغوية و الإشارة إليها فحسب ، بل حاول أن يعلّل وقوعها . كما يقول قطرب (ت ٢٠٦ هـ) : «إنّما أوقعت العرب اللفظين على المعنى الواحد ليدلوا على أن الكلام واسع عندهم، و أن مذاهبه لاتضيق عليهم عند الخطاب والإطالة والإطناب». (الأنباري، ١٩٨٦م، ص٨- السيوطي، د.ت، ج١، ص٤٠٠-٤٠١)

و قد ذكر محمد بن قاسم الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) الأضداد و المشترك اللفظي ثم قال بعد ذلك : « وأكثر كلامهم يأتي على ضربين آخرين : أحدهما أن يقع اللفظان المختلفان على المعنيين المختلفين كقولك : الرجل و المرأة ، و الضرب الآخر أن يقع اللفظان المختلفان على المعنى الواحد؛ كقولك : البُرّ و الحنطة، و العيرو الحمار، و الذئب و السيد ، و جلس و قعد ، و ذهب و مضى». (الأنباري، ١٩٨٦م، ص٦-٩ - السيوطي، د.ت، ج١، ص٣٩٩) اما ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) في كتابه الخصائص فقد تحدث عن هذا بعنوان « باب في ايراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد ». (ابن جني، د.ت، ج٢، ص٣٢٠) ويرى أن هذا ونحوه هو الذي نقلته إلينا أشعار العرب و حكاياتهم بألفاظ مختلفة على معان متفقة ، و أن من أصول اللغة العربية اختلاف اللفظين و المعنى واحد . كما يتحدث عن أسباب تعدد الألفاظ مع إتحاد المعنى في باب يفرده لذلك بعنوان « باب الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا ». (م . ن)

أما ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) فإنه يتحدّث عما نسمّيه بالترادف تحت «باب الأسماء كيف تقع على المسميات» قائلاً: «يسمى الشيطان المختلفان بالإسمين المختلفين ، وذلك أكثر الكلام ، كرجل و فرس ، وتسمّى [يعني العرب] الأشياء الكثيرة بالإسم الواحد و... وتسمّى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو السيف و المهندس و الحسام ...». (ابن فارس، ١٩١٠م، ص٦٥) كما يذكر ذلك أيضاً عند حديثه عن أجناس الكلام في الإتفاق و الإفتراق بقوله: «... و منه إختلاف اللفظ و إتفاق المعنى، كقولنا: سيف و عَضْبٌ، و لَيْثٌ و أسد ، على مذهبنا في أن كل واحد منهما فيه ما ليس في الآخر من معنى و فائدة» (ابن فارس، ١٩٩٢م، ص١٧١). و كذلك كان الأمر عند أبي هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ) حيث لم يستخدم لفظة الترادف في كتابه الفروق اللغوية و من ثم لم يتعرض لهذا الإصطلاح بتعريف دقيق(العسكري، د.ت، مقدمة المؤلف).

فيلاحظ ، أن العلماء السابقين لم يستخدموا مصطلح الترادف في مصنفاتهم، وإنما ظهر مصطلح الترادف أوّل مرّة في القرن الرابع على يد علي بن عيسى الرّماني الذي جعله عنواناً صريحاً لكتابه «الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى» ذلك أننا لم نجد قبله من جعل الترادف بالصراحة في مصنفاته ، أما التصريح بذكر المصطلح فلا يدل على تمييز دقيق لمعناه عند الرماني ، لأنه يعطف المتقاربة المعنى على المترادفة كأنها شيء واحد ، بل إن الألفاظ التي ذكرها الرّماني و جعلها مترادفة تدل على غموض المصطلح في أذهان اللغويين القدامى حتى عصره ، إضافة إلى ذلك أنه لم يذكر تعريفاً للترادف ، بل ابتدأ كتابه بذكر أمثلة من الألفاظ المترادفة . (الرماني، ١٩٩٨م، ص٥٥) ثم جاء ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) فألف رسالة في المترادفات اختار لها عنواناً فلا ذكر لمصطلح الترادف فيه و هو «الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة»

، مما يدل على أن الترادف لم ينضج عند اللغويين القدامى، وعبروا عنها بتسميات متقاربة تحذو حذو عبارة سيويه في تقسيمه علاقة الألفاظ بالمعاني ، أما وضع القيود و الشروط لمفهوم الترادف و تمييزه مما قد يلتبس به فلا أثر لذلك عند اللغويين القدامى.

أما اللغويون المحدثون فمنهم. من سار على نهج اللغويين القدامى في تعريف الترادف قائلاً: هو ما اختلف لفظه و اختلف معناه ، أو هو إطلاق عدّة كلمات على مدلول واحد، أو هو ألفاظ متحدة المعنى، و قابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق . (مختار عمر ، ١٩٩٨ م ، ص٢٢٧ - عبدالنور ، ١٩٩٩ م ، ص٣٠٩ - محمد آل ياسين ، ١٩٨٠م ، ص٤١٤ - الإنطاكي ، د.ت ، ص٣٩٨ - وافي ، ١٩٦٨م ، ص١٨٣ - سميح ابومغلي ، ١٩٨٧م ، ص١٧٣) و منهم محمد الطاهر بن عاشور: إذ يقول: «أختار أن أحدّد المترادف بأنه لفظ مفرد دال بالوضع على معنى ، قد دلّ عليه بالوضع لفظ آخر مفرد يخالفه في بعض حروفه الموضوع عليها بحيث تنطق به قبائل العرب كلها إذا شاءت ، أو ألفاظ مفردة كذلك ، بشرط إستقلال تلك المفردات في الإستعمال و في الدلالة». (المنجد محمد نور الدين، ٢٠٠١م، ص٣٤ - نقلا عن محمد طاهر بن عاشور ، مجلة مجمع القاهرة ، ج٤، ص٢٤١-٢٦٨) أما محمد المنجد فقد عرض لنا تعريفاً للترادف يشمل شروط تحقق الترادف عند المحدثين حين يقول: « الترادف عندنا أن يدلّ لفظان مفردان فأكثر دلالةً حقيقيةً مستقلةً على معنى واحد باعتبار واحد و في بيئة لغوية واحدة» (م . ن ، ص٣٥)

الترادف بين الإثبات و الإنكار :

من خلال التعاريف التي سبق أياضاًها للترادف ، نجد أنّ الاختلاف في فهم الترادف يتراوح بين توسيع دائرته و تضيقها ، هذا الاختلاف الذي أدّى أيضاً الى اختلاف بينهم في وجود الترادف أو عدمه . وأيضاً نظن أن جذر هذه القضية يعود

الى أصل نشأة اللغة. و يكاد الرأي الأخير يتشعب الى رأيين : أحدهما يرى التوقيف في أصل نشأة اللغة ، بينما يرى الآخر أن اللغة قائمة في أصلها على الإصطلاح ، وهنا نشير الى آراء بعض اللغويين لتبيين مدى إختلافهم و علل ذلك. يرى بعض اللغويين أن معنى الدقيق للترادف يقتضي أن تدل الكلمات المترادفة على المعنى واحد على التحديد لا على التقريب . إذ إن مجرد وجود أدنى الفرق و أقله بين الألفاظ يخرجها عن الترادف . (الزيادي، ١٩٨٠م، صص٦٥-٦٦)

بينما يرى بعضهم أن المترادفات كلمات متشابهة في المعنى الأساس مع قليل من التباين في نواح أخرى، أو أنها تشترك في معنى عام، ولكن كل واحدة منها تختص بنصيب تنفرد به دون الآخر، و المقصود أنها رغم شدة تشابه معانيها ، تتضمن فروقاً جزئية ، سواء كانت هذه الفروق مصاحبة للكلمة في أصل الوضع أم طارئة عليها بالإستعمال ، و إما أنها جاءت إليها من تصرف البلغاء وأساطين البيان . و هذا يعني وجود بعض الفروق بين الألفاظ وإن ذلك لا يمنع من إعتبارها مترادفة وإطلاق هذه التسمية عليها . (م . ن)

و هذا الإختلاف في تحديد معنى الترادف ، يعتبر أحد الأسباب المهمة التي دعت بعض العلماء الى إنكار وجود الترادف ، و دعت الآخرين الى تضييق شقته والإعتقاد بأنه لا يكاد يوجد في اللهجات العربية القديمة ، و إنما يمكن أن يلتبس في اللغة النموذجية . وقد حمل هذا الإختلاف بعضهم أيضا على النظر الى الترادف كآفة أصابت اللغة في عصور الإنحطاط . (المبارك ، ١٩٦٤م ، ص٣١٨) لذلك نرى تباين آراء اللغويين تجاه ظاهرة الترادف ، منهم من يُقرُّ بوجودها ويجمع ألفاظها ، ومنهم من ينكرها ويحاول إلتماس الفروق بين تلك الألفاظ .

أما المسألة التي تفيد الإشارة إليها هنا هي : أيهما كان الأسبق ، القبول بالترادف أو إنكاره ؟

يرى بعض الباحثين أن الإقرار بالترادف كان سابقاً على الإنكار من حيث الزمن ، ودليلهم لولا القول بالترادف ، و التكثر منه والإفتخار بذلك لما كان إنكار المنكرين (الزيادي، ١٩٨٠م ، ص٣٦).

فالقول بالترادف — بغض النظر عن المصطلح وقيود الترادف — كان ماثلاً في أذهان العرب و أشعارهم ، يقول الخطيئة مثلاً :

« أَلَا حَبْدًا هِنْدٌ وَ أَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ وَ هِنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَ الْبُعْدُ ».

(ديوان الخطيئة، د.ت، ص٦٤)

وتناقل اللغويون و النقاد البيت شاهداً على أن الشاعر يأتي بالأسمين المختلفين للمعنى الواحد تأكيداً و مبالغة. (السيوطي ، د.ت ، ج١، ص٤٠٤ - ابن منظور، ١٩٩٢م ، مادة (سند - جذر)) و يؤيد سبق الإقرار بالترادف ، ما نقله الرواة الأوائل من ألفاظ جمعوها من أفواه العرب في صحرائها الواسعة أثبتوها في رسائل لغوية كانت نواة المعاجم الضخمة بعد ذلك ، و قد أثبت بعضه الخليل في معجمه. (الزيادي، ١٩٨٠م ، ص١٩٦ - المنجد محمد نور الدين، ٢٠٠١م ، ص٣٦) كما أشار إليها سيويه (ت ١٨٠ هـ) في كتابه حين قال «إعلم أن من كلامهم إختلاف اللفظين و المعنى واحد» (سيويه، ١٩٧٠م ، ج١، ص٧ و ٨). و قال قطرب (ت ٢١٦ هـ): «إنما أوقعت العرب اللفظين على المعنى الواحد ، ليدلوا على إتساعهم في كلامهم» (الأنباري، ١٩٨٦م ، ص٨ - السيوطي، د.ت، ج١، ص٤٠٠).

هكذا نمت فكرة الترادف حتى إفتخر بها بعض اللغويين فالأصمعي^{٣٣} (ابن فارس، ١٩١٠م ، ص٢١) (ت ٢١٦ هـ) يفاخر بأنه يحفظ للحجر سبعين اسماً . و نجد

في كتابه الموسوم بـ « ما إختلفت ألفاظه وإتفقت معانيه » الشيء الكثير من الألفاظ المترادفة بمعنى الترادف الواسع ؛ و أيضاً ابن خالويه يتباهى بأنه يحفظ للسيف خمسين إسماً. (السيوطي، د.ت، ج١، ص٤٠٥) و زعموا أن حمزة الإصفهاني جمع للدواهي أربعمائة إسم. و يبلغ هذا التفاخر الى ذروته حين يؤلف صاحب القاموس كتابه الموسوم بـ « الروض المسلوف فيما له إسمان الى الألف » . (م. ن)

ذلك كله يدل على أن هذه الظاهرة كانت معروفة لديهم و يدل أيضاً على أن ظاهرة الترادف ما كانت لديهم موضع خلاف و جدل .

أما هذا التكاثر و التفاخر بين القدماء فقد كان الشرارة الأولى التي أوقدت نار الخلاف بين اللغويين . و عندما نصل الى القرن الثالث الهجري ، حيث إتسع النظر في قضايا اللغة و كثر القول في جوانبها المختلفة ، نجد من علماء العربية من يصرح بإنكار الترادف ، و يذهب الى منعه ، و يحاول تأويل الألفاظ التي وقعت على معنى واحد ، و يلتمس لذلك الحجج و البراهين ، على حين ذهب أكثر اللغويين الى نفي هذا الرأي مستدلين على ذلك بمختلف الأدلة و البراهين ، مشبتين القول بوقوع الترادف ، و بلغ الجدل أشده في القرن الرابع حتى إذا ذُكر الترادف، إنصرف الذهن الى مسألة الجواز و الإنكار. (الزيادي، ١٩٨٠م، صص١٩٦-١٩٧- المنجد محمد نور الدين، ٢٠٠١م، صص٣٦-٣٧).

فلم تكن المسألة مختصرة على مجرد أقوال و آراء في إنكار الترادف أو جوازه ؛ بل حاول كل فريق أن يضع مصنفاً خاصة أو أبواباً من كتبه في تثبيت الترادف أو في رده و إلتماس الفروق اللغوية بين الألفاظ المترادفة .
و مما مضى يمكن القول إن الأسباب التي أدت الى الخلاف بين اللغويين في وجود الترادف أو عدمه هي: ١ — إختلاف اللغويين في تحديد معنى الترادف ٢ —

المبالغة في جمع المترادفات على غير هدى عند اللغويين القدامى . هنا يمكن القول بأنّ الترادف لم يكن موضع جدل أو خلاف قبل القرن الثالث ، بل إنما كان من المسلمات اللغوية ، فبدأ الخلاف بين اللغويين حول ظاهرة الترادف منذ القرن الثالث ، و بلغ أشده في القرن الرابع . حيث نرى الخلاف نفسه بين المحدثين حينما ندرس الظاهرة عندهم ، و سنستعرض فيما يلي هذه الظاهرة عند المحدثين و آرائهم حولها .

آراء المحدثين حول الترادف أو عدمه :

تباينت آراء المحدثين حول وجود الترادف أو عدمه كما كانت عند القدامى، و منهم من يُقرّ بوجود الترادف و منهم من ينكره .
والمهم هنا أن نظرة المحدثين الى الترادف تختلف عن نظرة القدامى إليه ، بسبب أن العلوم اللغوية الحديثة قد قطعت شوطاً بعيداً في مجال الكشف والبحث . وحدث تطور كبير في الدرس اللغوي الحديث ، و بهذا تمهياً للباحث اللغوي الحديث كثير من الأدوات و الوسائل و العلوم التي لم تكن في وسع القدامى . فكانت نتيجة هذا كله ، دقة نظرة المحدثين الى الترادف و موضوعيتها ، أما النظرة اللغوية القديمة فنجد فيها كثيراً من السعة والشمول . (الزيادي، ١٩٨٠م، ص٦٥ - المنجد محمد نور الدين، ٢٠٠١م، ص٧١).

من المحدثين أيضاً نجد من أشار الى هذا الخلاف بين القدامى والمحدثين ، و منهم مختار عمر الذي يرى أنّ بين المحدثين نفس الخلاف الذي حدث بين القدماء ، بل إن القضية أكثر تشعباً و إثارة للجدل عند المحدثين . و هو يرى علة ذلك تكمن في إرتباطها بتعريف المعنى من ناحية و بنوع المعنى المقصود من ناحية أخرى . (مختار عمر، ١٩٩٨م، ص٢٠٢)

إن كثيراً من المحدثين يعترفون بوجود الترادف ، و منهم عبدالواحد وافي الذي يعترف بوجود الترادف ، بل يعدّ العربية من أغنى لغات العالم بالمترادفات و يجعل هذا الثراء فخراً لها. (وافي، ١٩٦٨م، ص ١٦٢).

ومنهم أيضاً صبحي الصالح الذي يعدّ الترادف من عوامل إتساع العربية في التعبير، و يقسم إستعمال اللغة في العربية على نوعين : ١- مهجور قد يستعمل. ٢ - مستعمل قد يهجر. و يعدّ هذين النوعين من الإستعمال مزيّةً للعربية. (صبحي الصالح، ٢٠٠٢م، صص ٢٩٢-٢٩٣).

و يرى باحث آخر أنه لا يصح إنكار الترادف مع من أنكروه جملة ، رغم ما يوجد بين لفظة مترادفة و أخرى من فروق أحياناً ، بل يجب الإعتراف بأن بعض ما يظن أنه من المترادف هو غير مترادف ، و أن أهل اللغة قد تساهلوا في كثير من المفردات التي عدّوها من المترادف . (رمضان عبدالنواب ، ١٩٩٩م ، ص ٣١٥)

ومنهم أيضاً من رأى أن الترادف أمر معروف في الألسن كلها ، إلا أنه في العربية أكثر منه في غيرها ، لذلك عدّه اللغويون من أبرز الخصائص و أفضلها (محمد الإنطاكي، د.ت، ص ١٠١- ابومغلي، ١٩٨٧م، صص ٣٩٨-٣٩٩ - الراجحي، د.ت، ص ٢٢٧)، و يبدو ذلك معقولاً حينما نرى أن من علماء العربية من وضع كتباً مخصوصة لأسماء شيء واحد. أما الباحث عودة خليل ابوعودة فيعدّ الترادف مظهراً من مظاهر التطور الدلالي (ابوعودة ، ١٩٨٥م، ص ٥٨).

إبراهيم أنيس هو الآخر الذي أثبت الترادف في اللغة النموذجية المثالية الأدبية لغة قريش التي نُزِّلَ بها القرآن ، و بالتالي أثبتته في القرآن الكريم ، و قد عاب على المفسرين مغالاتهم في التماس فروق بين الألفاظ المترادفة ، و ساق بعض الآيات الكريمة المبرهنة على وقوع الترادف في القرآن الكريم . بالإضافة الى ذلك

فقد إشتراط لوقوع الترادف هذه الشروط وهى : إتحاد العصر و إتحاد البيئة اللغوية ، والإتفاق في المعنى بين الكلمتين إتفاقاً تاماً في ذهن الكثرة الغالبة لأفراد البيئة الواحدة ، و إختلاف الصورة اللفظية للكلمتين بحيث لا تكون إحداهما نتيجة تطور صوتي عن الأخرى. (انيس ابراهيم، ١٩٩٥م، ص٣١٠- المنجّد محمد نور الدين، ٢٠٠١م، ص٧٧). و يؤيد هذا الرأي القائل بالترادف أيضاً مجموعة أخرى من العلماء و الباحثين المحدثين ، منهم : عبدالحسين مبارك و احمد مختار عمر، وحاكم مالك زيادي ، و محمد كمال بشر، و على الجارم .

غير أنّ عدداً قليلاً من المحدثين ينكرون الترادف ، و منهم : محمد المبارك الذي إعتبره آفة منيت بها العربية في عصور الإنحطاط، و طالب الرجوع الى ما تحمله الألفاظ من معان دقيقة تصور المشاعروالأحاسيس ، و تناسب الحياة العلمية التي نعيش فيها . والسبب الذي دفعه الى ذلك مايراه من أن الترادف قتل لخصائص الأدب ، و مزايا الفن الذي يقوم على إبراز المقومات الخاصة و الدقائق الخفية . (محمد المبارك، ١٩٦٤م، ص٣١٨-٣٢١).

أن أكثرهم يعترفون بوجود الترادف في العربية رغم الخلاف الموجود بينهم . و نظن أن إختلافهم يعود الى وقوع الترادف التام ، ولايعترف أحد منهم بوجود الترادف التام ، بل كل واحد منهم حين يقبل الترادف يمكن أن يكون هدفه من الترادف ، الترادف غيرالتام ، أو شبه الترادف . و دليلنا على ذلك القيود و الشروط التي ذكرها بعضهم ، و أيضاً نوع التعريف الذي ذكره الآخرون للترادف ، و أخرجوا عن الترادف كثيراً من الأسباب التي تؤدي الى وقوع الترادف عند الآخرين ، كما صرح به رمضان عبدالنواب حين يقول : « و قد إختلف اللغويون

العرب ، في وقوع الترادف التام ، في لغتنا العربية ، إختلافاً كبيراً .» (رمضان عبدالنواب، ١٩٩٩م، صص ١٧٩-١٨٠)

من هنا نريد أن نستنتج أن المحدثين العرب يعتقدون بنوعين من الترادف هو: الترادف التام و شبه الترادف . و إن لم يصّرخوا به ، كما كان شأن اللغويين الغربيين . و فيما يلي آراء المحدثين الغربيين حول هذه القضية .

لقد تعرض بعض علماء اللغة المحدثين في الغرب إلى هذا الموضوع ، و إن الدراسات الأجنبية الحديثة لهؤلاء اللغويين قد قسمت الظاهرة الى قسمين :

«١- الترادف الكامل : (perfect synonymy أو complete synonymy) أو التماثل (sameness) و ذلك حين يتطابق اللفظان تمام المطابقة، و لا يشعر أبناء اللغة بأي فرق بينهما ، و لذا يبادلون بحرية بينهما في كل السياقات .

٢ - شبه الترادف : (near synonymy) أو التشابه (likness) ، أو التقارب (contiguity) ، أو التداخل (over lapping) ذلك حين يتقارب اللفظان تقارباً شديداً لدرجة يصعب معها - بالنسبة لغير المتخصص - التفريق بينهما ، و لذا يستعملهما الكثيرون دون تحفظ ، مع إغفال هذا الفرق . ثم مثلوا لهذا النوع في العربية بكلمات نحو : عام ، سنة و حول ، و في الإنجليزية بكلمات نحو: (answer مع reply) ، و (ill مع sick) ، و (own مع possess). (أحمد مختار عمر، ١٩٩٨م ، صص ٢٢٠-٢٢١)

وعلى الرغم منه ، الخلاف بين اللغويين الغربيين في وقوع الترادف الكامل ، إلا أن أكثر هؤلاء اللغويين ينكرون الترادف الكامل ، كما أشار مختار عمر و كمال بشر الى طائفة من آرائهم في هذا الشأن و التي تنقسم بدورها إلى مجموعتين :

أ - إن أغلبية اللغويين يرون إنكار الترادف الكامل كما يتبين من النصوص الآتية:

« ١ - يقول (بلوم فيلد الأمريكي blom field) : إننا ندعي أن كل كلمة من الكلمات المترادفة تؤدي معنى ثابتاً مختلفاً عن الأخرى ، و ما دامت الكلمات مختلفة صوتياً فلا بد أن تكون معانيها مختلفة كذلك ، على هذا و نحن بإختصار نرى أنه لا يوجد ترادف حقيقي » . (الرماني، ١٩٩٨م، ص٢٦).

٢ - يقول (f.h . George) : إذا وجدت كلمتان مترادفتان من جميع النواحي ، و هل هناك سبب يدعو إلى وجود كلمتين معا بمعنى واحد. ٥٠ . (أحمد مختار عمر، ١٩٩٨م، ص٢٢٤-٢٢٧).

٣ - يقول (lehrer) : إذا إشرطنا التماثل التام بين المفردتين فلن تكون هناك مترادفات ، و لكن قد يكون هناك عدد من المفردات المتشابهة الى حد كبير في المعنى ، و يمكن تبادلها بصورة جزئية. (أحمد مختار عمر، ١٩٩٨م، ص٢٢٥- الرّماني، ١٩٩٨م، ص٢٦).

٤ - يقول (goodman) : لا يوجد لفظان يمكن أن يحل أحدهما محل الآخر، دون تغيير الدلالة الحقيقية. وعلى هذا فلو إدّعينا ترادف كلمتين ، فإن عدم إمكانية تبادلهما في بعض السياقات يمكن أن يعدّ دليلاً على أن الكلمتين لا تحمّلان المعنى نفسه.

٥ - يقول (stork) : كل الكلمات تملك تأثيراً عاطفياً ، كما تملك تأثيراً إشارياً و لهذا فمن المستحيل أن تجد مترادفات كاملة .

ب - هناك قليل من اللغويين يرون وجود الترادف :

« منهم : الفريق الذي قال عنه (lehrer) : هناك فريق يقول بوجود

الترادف ؛ لأنه يكتفي بصحة تبادل اللفظين في معظم السياقات ، مثل mother و

maman ، و الخلاف الأسلوبي بينهما لا يمنع ترادفهما » (الرماني، ١٩٩٨م، ص٢٦). من

هذا الفريق أيضاً (أولمان ullmann) فهو يرى : أن الترادف التام يمكن أن يوجد إلا أنه قليل ، و معظم المترادفات تبدو لأول وهلة متماثلة في المعنى ، إلا أن الفروق بينها تظهر بالتدريج. و بالتالي فهي تلائم معنى خاصاً. (أحمد مختار عمر، ١٩٩٨، ص٢٢٦) أن أكثر المحذنين العرب يعترفون بوجود الترادف مع ذكر قيود وشروط ، دون أي بينما نرى أن تقسيمات للترادف يقسمون الترادف الى الترادف الكامل و شبه الترادف ، و إن أكثرهم ينكرون الترادف الكامل ، ونظن أن الترادف الكامل إذا وجد في لغة ما فهو قليل بالتأكيد ، أما أشباه الترادف فهي موجودة ، و دليلنا على ذلك وجودها في جميع اللغات و خاصة في العربية .

أسباب وقوع الترادف و كثرته :

إن أسباب الترادف شغلت اللغويين قديماً وحديثاً ، نظراً لغموض حد الترادف عند الدارسين ، و أيضاً لإختلاف مناهجهم وتعدد آرائهم في دراسة هذه الظاهرة. فقد كثرت اسباب الترادف في جميع تلك الآراء و المناهج ، و لاشك أنه ليس هناك إتفاق تام بين جميع الدارسين و اللغويين على تلك الاسباب سنحاول في البداية التطرق إلى آراء الأصوليين حول اسباب وقوع الترادف، ثم نذكر بعض ما أحصيناه من آراء اللغويين في اسباب حدوث الترادف .

رأي الأصوليين :

يرى الأصوليون أن لوقوع الألفاظ المترادفة سببين : « أحدهما : أن يكون من واضعَيْن ، و هو الأكثر بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الإسمين ، وتضع الأخرى الإسم الآخر للمسمى الواحد ، من غير أن تشعر إحدهما بالأخرى ، ثم يشتهر الوضعان ويختفي الوضعان ، أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر، و هذا مبني على

كون اللغات إصطلاحية. والثاني: أن يكون من واضع واحد وهو الأفل». (السيوطي، د.ت، ج١، ص٤٠٥-٤٠٦)

آراء اللغويين :

إنّ إستقراء الآراء و مناهج اللغويين القدامي والمحدثين يرينا أنهم ذكروا أسباباً كثيرة لتعليل ظاهرة الترادف في العربية ، و هذه الأسباب تختلف من لغوي لآخر. و من الطبيعي أن يكون تفسيرالمحدثين لأسباب الترادف أكثر تفصيلاً ودقة من القدامي نتيجة تطور البحث اللغوي و إكتشاف الكثير من الحقائق اللغوية المهمة ، خاصة في علم الدلالة و الأصوات . نشير هنا الى أهم هذه الأسباب :

الوضع اللغوي الأول :

وهو أن تضع القبيلة الواحدة أكثر من إسم للمسمى الواحد ، و قد ذكر إبن جني هذا السبب في حديثه عن تساوي اللفظين في اللغة العربية بقوله : « ... فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الإستعمال ، كترهما واحدة ، فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلة تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين ؛ لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسعة تصرف أقوالها » (ابن جني، د.ت، ج١، ص٣٧٣).

تداخل اللهجات :

قد أشار الى هذا السبب القدماء و المحدثون ، و جعله المنكرون أمرا لا علاقة له بالترادف على مذهبهم ؛ لإشتراطهم أن يكون من لغة واحدة ، كما قال إبن درستويه (السيوطي، د.ت، ج١، ص٣٨٥): « وليس يجيء شيء من هذا الباب ، إلا على لغتين متباينتين ». وقال ابن جني (ابن جني، د.ت، ج١، ص٣٧٥): « ... كلما

كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات ، و إجتمعت لإنسان واحد من هنا و هنا «.

الإقتراض من اللغات الأخرى :

سواء كان ذلك بين العربية و الكلدانية من اخواتها السامية ، أو بين العربية و غيرها من اللغات ، يدخل في ذلك المعرب و المولد بعد عصر الإحتجاج. (المنجد محمد نور الدين، ٢٠٠١م، ص٦٠)

الإشتقاق وإختلاف الإعتبارات :

يقول محمد المبارك (صص١٩٩-٢٠٠) حول هذا السبب : إذا نظرنا الى وضع الألفاظ وتسمية المسميات من وجه آخر ، لوجدنا أن للشيء المسمى وجوهاً وصفات كثيرة ، ويمكن أن يسمى بأكثر من صفة من صفاته ، و أن يشتق له من الألفاظ كلمات متعددة تبعاً لتلك الوجوه و الصفات ، و من هنا ينشأ الترادف... و هذا هو أبرز أسباب نشوئه و ظهوره في جميع اللغات . و من ذلك تسمية الدار داراً ، و منزلاً ، و مسكناً ، و بيتاً بإعتبار كونها مستديرة في الأصل، أو كونها مكان التزول ، أو موضعاً للسكينة أو بيتوتة ، و كل هذه الألفاظ تدل على المقصود نفسه . وقد تنبه بعض القدماء الى هذا النوع من الألفاظ ، و جعله قسماً منفصلاً عن الترادف ، و سماه بالألفاظ المتكافئة ، و عرفها : بأنها الألفاظ التي تدل على متحد في الذات ، متباين في الصفات . و ضرب على ذلك أمثلة من أسماء الله تعالى و أسماء الرسول (ص)(السيوطي، د.ت، ج١، ص٤٠٥). و توجد أسباب أخرى ذكرها المحدثون ، و نضرب الصفح عن شرحها و نكتفي بإحصاءها خوفاً من إطالة

البحث و هي : التساهل في الإستعمال ، و التطور اللغوي ، و الفخر و الإعتراز ، و الدلالة على حالة خاصة ، و فقدان الوصفية و

آثار الترادف و فوائده :

إن العلماء و اللغويين القدامى و المحدثين قد ذكروا للترادف آثارا و فوائد. أما المحدثون فنظروا الى الترادف من جهتين متقابلتين :

الف - إيجابية : منهم من رأى في الترادف فوائد كثيرة ، تخدم الفصاحة و البيان العربي .

ب - سلبية : منهم من رأى الترادف يعوق الفصاحة و ذكروا له آثارا سلبية . و فيما يلي الآثار الايجابية و السلبية .

١ - الآثار الإيجابية :

الف - التوسع في طرق الفصاحة و البلاغة :

يرى القائلون بالترادف بأنه يؤدي الى التوسع في سلوك طرق الفصاحة ، و أساليب البلاغة في النظم و النثر ؛ ذلك « لأن اللفظ الواحد قد يتأتى بإستعماله مع لفظ آخر السجع و القافية و التجنيس و الترصيع ، و غير ذلك من أصناف البديع ولا يتأتى ذلك بإستعمال مرادفه مع ذلك اللفظ » . (م . ن)

و قد تنبّه الى هذه الفائدة المعاصرون منهم : قاصد الزيدي (قاصد الزيدى ، ١٩٩٥م ، ص ١٨٠) الذي يرى أن الترادف يعين الكاتب و الأديب والشاعر أن يختار لفظه من بين تلك الألفاظ المترادفة المتعددة ، ذلك لئلا تم سياق كلامه معنى و جرساً . (الزيدي ، ١٩٩٥م ، ص ١٨٠)

ويرى باحث آخر أن الترادف يحسن للحاجة الى التوسع بالألفاظ، لأن الشاعر و الساجع إذا احتاج الى إستعمال معنى «قعد» مع قافية سينية ، فإنه يستعمل لفظة «جلس» ، و في غير هذه الصورة فيضيق الطريق عليه ، لو لم يُستعمل لهذا المعنى إلا كلمة «قعد» ، و لم يوجد من التوسع ما وجد بوجوده .
(رمضان عبدالنواب، ١٩٩٩م، ص٣٢٣)

ب - التوسع في اللغة :

هذا يعني أن الترادف يؤدي في تكثر الطرق الى الإخبار عما في النفس ، و وجود البدائل لذلك . و في هذا حرية للمتحدث في طرائق التعبير . ذلك حينما ينسى المتكلم أحد اللفظين أو يعسر عليه النطق به ، أو هويلتغ ولا يريد النطق بحرف الراء ، فيستطيع أن يستعمل مرادفه ، و لولا المترادفات التي تعينه على تحقيق قصده ، لما قدر على ذلك . (السيوطي، د.ت، ج١، ص٤٠٦)

هذه فائدة جلييلة للترادف تعين المتكلم التصرف في التعبير ، و إختيار لفظ مناسب . و نقل لنا التاريخ أن واصل بن عطاء كان أثنغ لا ينطق الراء ، فتحجب في كلامه الراء ، بعد أن هجاه بشّار ، و كان قد بلغه هجاءه إليه فقال واصل : «أما لهذا الأعمى الملحد ، أما لهذا المُشَنَّف المُكنى بأبي معاذ من يقتله ؟ أما و الله لولا أن الغيلة سَجِيَّة من سجايا الغالية ، لبعثتُ إليه من يُعجج بطنه على مَضجعه ، و يقتله في جوف منزله ، و في يوم حظّه ... » (الجاحظ، ١٤٠٩ق، ج١، ص١٦-١٨؛ الزبيدي، ١٩٩٥م، ص١٨٤-١٨٥؛ الشايع، ١٩٩٣م، ص٧١). و قد تجنب الراء في كلامه مستعملاً ألفاظاً مترادفة لتلك الألفاظ التي فيها الراء، و ذلك أنه استعمل «المُشَنَّف» بدلاً من «المُرَعَّث»، و «الملحد» بدلاً من «الكافر». و ذكر «الغالية» بدلاً من «المنصورية»

و «المغيرية». وإستعمل «بعث» بدلاً من «أرسل»، و «مضجع» بدلاً من «فراش». (الشايح، ١٩٩٣م، ص ٧١)

ج - التأكيد والمبالغة :

إن الألفاظ المترادفة تمكّن الشاعر من الإتيان بالإسمين المختلفين للمعنى الواحد في مكان واحد ؛ تأكيداً ومبالغة كما جاء في قول الخطيئة :

« أَلَا حَبِّدَا هِنْدُ وُ أَرْضُ بِهَا هِنْدُ وَ هِنْدُ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وِ الْبَعْدُ »

النأي هو البعد ، جاء هنا للتأكيد و المبالغة (السيوطي، د.ت، ج١، ص٤٠٦- عبدالنواب، ١٩٩٩م، ص٣٢٤).

ح - السهولة في النطق :

إن الترادف يمكن من العدول عن كلمة الى أخرى أخف منها ، أو أفصح ، أو أوضح ، كما يفيد في تفسير الكلمة التي لم يفهم معناها بكلمة أخرى ، و هو المعروف عند المناطقة بالتعريف اللفظي . مثل قولك: البئر : هو القمح ، والعسجد: هو الذهب . (الشايح، ١٩٩٣م، ص ٧٢)

د - التفنن في الكلام :

من فوائد الترادف أيضاً أن العربية لغة تفنن ، و إن العرب يكرهون التكرار و الإعادة ، و الترادف يعين المتكلم على تجنب إعادة اللفظ إذا إقتضى الحال الى إعادة الحديث عن مدلوله (المنجد محمد نور الدين، ٢٠٠١م، ص ٩١).

٢ - الآثار السلبية:

رأينا فيما تقدم أن القائلين بالترادف يذكرون فوائد جمّة للترادف. أما المنكرون للترادف فإنهم يردّون آراء اولئك و يذكرون للترادف آثاراً سلبية ، و نشير بإختصار الى هذه الآثار :

الف - صعوبة الترجمة :

إن الذين يذكرون للترادف آثاراً سلبية يرون أن الترادف يسهم في صعوبة الترجمة ، و نقل المعاني الى لغات أخرى ، و يعتقدون أن المجاز و الإشتراك و التضاد و الترادف عوامل تؤدي الى نقل المعنى الى معان أخرى ، و ذلك النقل يؤدي بدوره الى صعوبة نقل المعاني من لغة الى أخرى عن طريق الترجمة أو التلخيص أو غير ذلك ، و هذا رأي يعزوه المنجّد الى عبد المنعم الحفاجي .

ب - مخالفته الفصاحة :

يرى هذا الفريق بأن الترادف يسبب أضراراً للغة و أمراضاً للفصاحة و ثراءً زائفاً للعربية ، ذلك أن الألفاظ المترادفة لكثيرها تراحم المعاني ، و تؤدي الى الخلط و الإضطراب ، و تعوّق اللغة عن أداء وظائفها . هذا الرأي أيضاً يعزوه المنجّد الى الحفاجي .

أما المنجّد نفسه ، فيخالف آراء الحفاجي من زاويتين : الأولى : إن الترادف الذي يعده الحفاجي من معوقات الترجمة و نقل المعاني لا يعده المنجّد من الترادف الكامل ، بل يجعله من الترادف الجزئي ، أو من أشباه الترادف .

الثانية : لا يعد الترادف معوقاً أمام المترجم الحاذق الخبير باللغتين المترجم منها ، و المترجم إليها ، و العيب ليس في الترادف بل في من يتقن لغة أجنبية (صص ٨٩-

٩٠). فهو لا يعد الترادف ثراءً زائفاً للعربية كما جعله الخفاجي ، بل يجعله ثراءً حقيقياً في بلاغتها ، كما في ألفاظ المجاز والكناية.

و نحن أيضاً حينما قبلنا تقسيم المحدثين للترادف ، و قلنا إن الترادف الكامل لا يكاد أن يوجد ، بل إن الترادف الذي اعترف به اللغويون ، هو الترادف الجزئي أو شبه الترادف ، ففي هذه الحالة نظن انه لا تكون للترادف آثاراً سلبية ، كما ذكرها بعض المحدثين فيما تقدم ؛ بل إن الترادف الذي يعوق الترجمة و يخالف الصفاحة ، يمكن أن يكون الترادف الكامل إذا وجد ، أما الترادف الجزئي أو شبه الترادف فله فوائد كثيرة ، كما رأينا سابقاً .

نتيجة البحث:

لقد تعرض هذا البحث الى ظاهرة لغوية شغلت كثيراً من الدارسين قديماً و حديثاً ، و هي ظاهرة الترادف في العربية . وتبين لنا أن مفهوم الترادف كان معروفاً عند القدماء ، و كان سيبويه أول من أشار الى بحث الترادف في كتابه الذي سماه « الكتاب » . و جاء العلماء بعده قد حذوا حذوه . لكن مصطلح الترادف لم يظهر إلا في القرن الرابع ، و أول من إستعمل هذا المصطلح هو علي بن عيسى الرماني الذي جعله عنواناً صريحاً لكتابه «الالفاظ المترادفة المتقاربة المعنى».

و لم يكن ثمة إتفاق على تعريف واحد لهذا المصطلح بين الدارسين قديماً و حديثاً؛ مما أدى الى الخوض في مسألة قبول الترادف أو إنكاره ، حتى تباينت آراء اللغويين و الباحثين القدامى حول هذه المسألة ، و منهم من أقر به و منهم من أنكره. و يبدو أن الإقرار بالترادف كان سابقاً على الإنكار من حيث الزمن ، و دليلنا أنه لولا القول بالترادف وتكراره لما كان إنكار المنكرين . و نجد الخلاف

نفسه بين المحدثين ، أما آراء المحدثين فكانت أكثر دقة و تشعبا و تفصيلا ؛ و ذلك لتطور البحث اللغوي و الدلالي عندهم ، حتى جاءت تقسيمات للترادف عندهم منها : الترادف الجزئي و الترادف الكامل . و رأينا أن أكثرهم يعترفون بالترادف في العربية رغم الخلاف الموجود بينهم ؛ بيد أن إختلافهم يعود الى وقوع الترادف التام ، و أكثرهم يعترفون بالترادف غير التام أو شبه الترادف ، و قليل منهم يعترفون بالترادف الكامل .

ولوقوع الترادف عند الأصوليين سببان : أحدهما أن يكون من واضع واحد و هو الأقل ، و الثاني أن يكون من واضعين و هو الأكثر . أما اللغويون و الباحثون القدامى و المحدثون فقد ذكروا اسبابا كثيرة منها : الوضع الغوي الأول ، و تداخل اللهجات ، و الإشتقاق ، و إختلاف الإعتبارات ، و التطور اللغوي و الدلالي و

ومن أهم الآثار الإيجابية للترادف : التوسع في سلوك طرق الفصاحة و أساليب البلاغة في النظم و النشر و كثرة الوسائل و الطروق الى الإخبار عما في النفس و التأكيد و المبالغة و السهولة في النطق . و من أهم الآثار السلبية للترادف : صعوبة الترجمة ، و نقل المعاني الى لغات أخرى ، و مخالفته الفصاحة . بالتأمل في الآراء السابقة يمكن القول ، بأنّ مردّد ذلك إختلافهم على تحديد معنى الترادف و فهم مدلوله .

من خلال آراء هولاء اللغويين و الباحثين القدامى و المحدثين، يظهر لنا أن القدامى إستخدموا الترادف في معنى عام ، دون أي شرط، و إهتموا بذلك في توسيع دائرة الترادف ، أما المحدثون فبعضهم يذكرون للترادف شروطاً و هم بذلك

إهتموا في تضييق دائرته ، و بعضهم أراد تضييق دائرة الترادف بإبطال بعض أسباب وقوع الترادف ، و هذا التوسيع عند القدامي و التضييق عندالمحدثين أدَّى الى إختلاف كثيرٍ في وجود الترادف أوعدمه ، و هو الأمرالذي نريد أن ندرسه فيما سيأتي بعداً.

المراجع و المصادر

- ١- آل ياسين، حمد حسين، الدراسات اللغوية عند العرب الى نهاية القرن الثالث ، ط١ ، بيروت ، دار مكتبة الحياة ، ١٩٨٠ م.
- ٢- ابن جني، أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، تحقيق عبدالحكيم بن محمد، د.ط ، المكتبة التوفيقية ، د.ت .
- ٣- ابن درستويه ، تصحيح الفصيح، تحقيق عبدالله الجبوري ، ط١ ، بغداد ، مطبعة الإرشاد ، ١٩٧٥ م .
- ٤- ابن منظور، جلال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق علي شبري ، ط٣ ، بيروت ، دار إحياء التراث الإسلامي ، ١٩٩٢ م.
- ٥- أبو عودة ، عودة خليل، التطور الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي و لغة القرآن، ط١،الأردن ، مكتبة المنار، ١٩٨٥ م .
- ٦- أبو مغلي، سميح، في فقه اللغة و قضايا العربية، ط٢ ، الأردن، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، ١٩٨٧ م.
- ٧- أحمد بن فارس، الصحاحي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها، د.ط ، القاهرة ، المكتبة السلفية ، ١٩١٠ م
- ٨- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون ، ط٣ ، بيروت، دار الجيل، ١٩٩٩ م .
- ٩- أحمد مختار عمر، علم الدلالة ، ط٢ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٩٨ م.
- ١٠- الإصفهاني، الراغب، مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق نديم مرعشلي، د.ط، دارالكتب العربي، د.ت .

- ١١- الأصمعي، عبدالملك بن قريب ، ما إختلفت ألفاظه و إتفقت معانيه، تحقيق و شرح ماجد حسن الذهبي، ط١، بيروت ، دارالفكر ، ١٩٨٦م .
- ١٢- الأنباري، محمد بن القاسم، الأضداد ، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، ط٢، الكويت، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٨٦م .
- ١٣- الإنطاكي، محمد، الوجيز في فقه اللغة، ط٣ ، بيروت ، دار الشروق ، د.ت .
- ١٤- أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، ط٩ ، القاهرة ، مكتبة الإنجلو المصرية ، ١٩٩٥م .
- ١٥- بديع يعقوب، إميل، فقه اللغة العربية و خصائصها، د.ط، بيروت، دارالعلم للملايين ، ١٩٨٦م .
- ١٦- البغدادي ،أبوإسماعيل بن القاسم القالي ، الأمالي، د.ط ، بيروت ، دار الكتب العربي ، د.ت .
- ١٧- الثعالبي، أبومنصور، فقه اللغة و أسرارالعربية، شرحه ياسين الأيوبي، د.ط، بيروت ، المكتبة العصرية ، د.ت .
- ١٨- الجاحظ، أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ، البيان و التبيين ، تحقيق درويش الجويدي، د.ط، قم، كتابخانه ارومية، ١٤٠٩ق .
- ١٩- الجرجاني، علي بن محمد بن علي، التعريفات، حققه و قدم فهارسه إبراهيم الأبياري ، ط١ ، بيروت ، دار الكتب العربي ، ١٩٨٥م .
- ٢٠- الجوهري ،إسماعيل بن حماد، تاج اللغة و صحاح العربية، تحقيق أحمد عبدالغفور، ط١ ، بيروت ، دار الكتب العربي ، ١٩٨٥م .
- ٢١- الخطيئة، الخطيئة ديوان، شرح عمر فاروق الطباع ، د.ط ، بيروت، دارالأرقم ، د.ت .

- ٢٢-الراجحي، عبده ، فقه اللغة في الكتب العربية، د.ط، بيروت ، دار النهضة العربية ، د.ت.
- ٢٣-الرّماني، علي بن عيسى،الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، تحقيق فتح الله صالح علي المصري ، ط٢،القاهرة، دارالوفاء للنشر والتوزيع ، ١٩٩٨م.
- ٢٤-الزبيدي، مرتضي ، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق الدكتور عبدالعزيز مطر ، د.ط، بيروت ، دار الهداية للطباعة و النشر، د.ت .
- ٢٥-الزيادي، حاكم مالك،الترادف في اللغة، ط١،الجمهورية العراقية ، منشورات وزارة الثقافة و الأعلام ، ١٩٨٠ م .
- ٢٦-الزبيدي ،قاصد ياسر،فقه اللغة العربية، ط٦، إربد ، دار الكندي ، ١٩٩٥م.
- ٢٧-سيبويه،عمر بن عثمان قنبر الحارثي ، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، ط١، بيروت، عالم الكتب، ١٩٧٠ م .
- ٢٨-السيوطي ،جلال الدين ، المزهري في علوم اللغة و أنواعها ، شرحه وضبطه و صححه و علق حواشيه محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون ،د.ط، بيروت ،دارالفكر للطباعة و النشر ، د.ت.
- ٢٩-الشايخ، محمد،الفروق اللغوية و أثرها في تفسير القرآن الكريم، ط١،الرياض ، مكتبة العبيكان ، ١٩٩٣ م.
- ٣٠-صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ط١٥، بيروت، دارالعلم للملايين ٢٠٠٢م.
- ٣١-صبحي الصالح، دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان ، ترجمة محمد كمال بشر، د.ط ، مكتبة الشباب بالمنيرية ، د.ت.

- ٣٢-الصنهاجي المصري المعروف بالقراي ، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن، نفائس الأصول في شرح المحصول، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود، معوض، علي محمد، ط٢ ، بيروت، المكتبة العصرية ، ١٩٩٩ م .
- ٣٣- عبد التواب ، رمضان ، فصول في فقه اللغة، ط٦ ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ١٩٩٩ م .
- ٣٤- عبدالحسين مبارك، فقه اللغة، د.ط، البصرة ، مطبعة جامعة البصرة ، ١٩٨٥م .
- ٣٥-العسكري ، أبو هلال، الفروق اللغوية، تحقيق حسام الدين القدسي ، د.ط ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، د.ت .
- ٣٦-الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق مهدي الخزومي و إبراهيم السامرائي، ط٢، قم، مؤسسة دار الهجرة، ١٤١٠ م .
- ٣٧-فيروزآبادي، مجدالدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيظ، د.ط، بيروت ، دارالمكتبة التربوية، ١٣٧١ق .
- ٣٨-المبارك ، محمد ، فقه اللغة و خصائص العربية، ط٣، بيروت ، دارالفكر العربي ، ١٩٦٤م .
- ٣٩-المبرد، محمد بن يزيد، أبو العباس ، ما إتفق لفظه وإختلف معناه من القرآن المجيد، تحقيق عبدالعزيز الميمني الراجكوتي الأثري، د.ط، القاهرة، المطبعة السلفية، ١٣٥٠ ق .
- ٤٠-المنجد ،محمد نورالدين ، الترادف في القرآن الكريم بين النظرية و التطبيق ، ط٢، بيروت ، دار الفكر ، ٢٠٠١ م .
- ٤١-وافي، علي عبد الواحد، فقه اللغة، ط٦، القاهرة، لجنة البيان العربي، ١٩٦٨م .